

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي
بعنوان:

اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2018/1990)

من إعداد الطالبة: بلمخفي أسماء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/07/02

امام اللجنة المكونة من الاساتذة:

د. بوزيت علي..... (رئيسا)

د. محسن زوييدة..... (مشرفا)

د. مخرمش عبلة..... (مناقشا)

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي ثمرة علمي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و
حفظهما، و كل أفراد الأسرة كل باسمه، إلى كل الأصدقاء

الشكر

يسعدني أن أتقدم بالشكر وتقديري وامتناني
وعرفاني بالجميل إلى الأستاذة المشرف محسن
زبيدة لما أسدته لي من نصائح وتوجيهات والتي
كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا العمل.

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 وسنة 2018 ، ولهذا اهتمت الدراسة في شقها النظري بتسليط الضوء على الأسس والمفاهيم الخاصة بسعر الصرف والنمو الاقتصادي ، وبغرض تحديد العلاقة بينهما ونمذجتها و بالتالي قياسها ، عرضنا مراحل تطور سعر الصرف و كذا النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كما استعملنا الانحدار الخطي البسيط لصياغة المعادلة المقدرة أين تبين أنّ سعر الصرف يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي الممثل في الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، النمو الاقتصادي ، انحدار خطي بسيط

Abstract :

The objective of this study is to measure the impact of the exchange rate policy on the economic growth in Algeria during the period between 1990 and 2018 Therefore, the study focused on its theoretical approach by shedding light on the fundamentals and concepts of exchange rate and economic growth, In order to define the relationship between them , The stages of the development of the exchange rate and the economic growth in Algeria during the study period as we used the simple linear regression, To formulate the estimated equation where it turns out that the exchange rate positively affects the economic growth represented in the gross domestic product.

Keyword : exchange rate, economic growth, simple linear regression.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	القيم الاحصائية لمتغيرات الدراسة	1-2
21	تقدير معلمات الدراسة	2-2
22	اختبار ARCH لدراسة تجانس تباين الخطأ العشوائي	3-2
23	اختبار LM لدراسة الارتباط الذاتي للاخطاء	4-2

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	منحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2018	1-2
17	منحنى سعر الصرف الاسمي خلال الفترة 1990-2018	2-2
23	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	5-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
31	بيانات المتغيرات	01
32	تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى	02

المقدمة

مقدمة:

لكل دولة عملة نقدية خاصة بها، حيث يعتمد التبادل السلعي بين مختلف الدول على النقود، كما يتم قياس قوة دولة ما بقياس عملتها، و بهذا تلعب النقود دور هاماً في الاقتصاد، فبقوة القانون ، تُستعمل العملة للوفاء بالالتزامات الناتجة عن المعاملات الاقتصادية الوطنية التي يسودها نظام وحدة النقد، الأمر الذي يمنعها من تسوية الاقتصادية الدولية، هذه الأخيرة تتطلب عملية مقارنة بين عملات أطراف التبادل الدولي ، حيث يتم تقدير قوة عملة دولة مقارنة بقوة عملة الدولة الأخرى و نسبة التبادل بين الوحدات النقدية للدولتين تسمى سعر الصرف، لسعر الصرف سياسات تُعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، لكونها تشكل آلية من آليات حماية الاقتصاد من الصدمات الداخلية والخارجية، تتوقف درجة تأثيرها على مدى استقرار السعر الأمثل للصرف، هذا الاستقرار يوفر رؤية واضحة لصناع القرارات الإستراتيجية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي اتجاه العالم الخارجي، وعليه استقرار قيمة العملة الوطنية هو أساس سياسة سعر الصرف (القدرة الشرائية الداخلية و القدرة الشرائية الخارجية). و لذا كان النمو الاقتصادي غاية تسعى كل الدول إلى تحقيقها و الحفاظ على استمرارها و تطورها ، مُنتهجةً مختلف السياسات و مُستعملةً كل الأدوات لتحقيق الرغبات، حيث أنّ معدلات النمو الاقتصادي متفاوتة من دولة إلى أخرى حسب قدرة كل دولة على تحديد و استغلال العوامل المؤثرة فيها.

وبحكم أنّ جميع القطاعات الاقتصادية تربطها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعالم الخارجي الذي يستوجب منها التعامل بالعملات الأجنبية لتسوية الصفقات الاقتصادية الدولية مع الشركاء الأجانب ، وقصد كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين اتجاه العملة المحلية يجعل لهذا الأخير سندا للسياسات الاقتصادية و المساهمة في توجيه مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاتجاه المنشود على رأسها تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام ، يبقى أمام السلطات النقدية مهمة ترشيد عملية انتهاز سياسة صرف ملائمة لعملتها الوطنية وكبافي دول العالم ، عملت الجزائر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، من خلال إتباع سياسات سعر صرف يكون لذا تأثير إيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، و بما أن اقتصاد الجزائر ريعي فلقت حاولت منذ الاستقلال استغلال مقوماتها الطبيعية لتحسين وضعيتها الاقتصادية بتبني عدة سياسات اقتصادية إلى جانب تطبيق تعديلات و إصلاحات أفرزتها ظاهرة العولمة والتحرر

الدالي ، وبتطور العلاقة التشاركية بين المؤسسات وكباقي دول العالم ، عملت الجزائر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، من خلال إتباع سياسات سعر صرف يكون لذا تأثير إيجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، و بما أن اقتصاد الجزائر ريعي فلقت حاولت منذ الاستقلال استغلال مقوماتها الطبيعية لتحسين وضعيتها الاقتصادية بتبني عدة سياسات اقتصادية إلى جانب تطبيق تعديلات وإصلاحات أفرزتها ظاهرة العولمة والتحرر الدالي ، وبتطور العلاقة التشاركية بين المؤسسات و للوقاية و الحد من عواقب هذه التقلبات ، سعت الجزائر إلى تطبيق سياسة صرف فعالة هادفة و تجعل صادراتها مرنة و تسمح بجذب و تشجيع الاستثمار الأجنبي وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

من خلال هذه العلاقة يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018؟

ولإدراك حيثيات هذه الإشكالية والإلمام بالموضوع أكثر، لا بد من طرح جملة من الأسئلة الفرعية:

- كيف تؤثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين تأثير سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990 - 2018 ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي ايجابا.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية :** اهتمت الدراسة بسياسة سعر الصرف و النمو الاقتصادي في

الجزائر.

- **الحدود الزمنية :** انطلقت الدراسة من سنة 1990 لكونها سنة بداية تحول

الاقتصاد الجزائري مروراً باقتصاد السوق لتمتد إلى غاية 2018 مع الإشارة إلى تطور سعر الصرف بعد الاستقلال.

أهمية الدراسة:

لقد أجريت العديد من الدراسات في الجزائر حول موضوع سياسة سعر الصرف لمحاولة إيجاد وتفسير العلاقة بالنمو الاقتصادي، وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال:

- اعتبار سعر الصرف من المواضيع القديمة التي لا تزال تستحوذ على الكثير من الاهتمام من الناحية النظرية والتطبيقية،
- اعتبار سعر الصرف من بين العوامل التي تساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تسمح بزيادة النمو الاقتصادي ،
- يحظى موضوع سعر الصرف بأهمية بالغة من طرف الدولة من حيث المتابعة المستمرة و الدقة وإدارته بانتهاج سياسات مختلفة و متنوعة حسب الظروف الاقتصادية للوطن من أجل رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، وحتى المواطن البسيط أصبح يهتم و يتابع حركة سعر الصرف نظراً لما يلعبه هذا الأخير من دور هام في حياته اليومية و متطلباتها.

أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال دراسة موضوع أثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:
- تعميق الفهم حول سعر الصرف و محاولة إزالة الغموض عنه باختيار المفاهيم و التعاريف البسيطة له؛
 - التعرف على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف ؛
 - تعميق الفهم حول موضوع النمو الاقتصادي و عرض مختلف النظريات المفسرة لو ؛
 - تقدير دالة سعر الصرف ، من خلال نموذج قياسي ،
 - تحديد أثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

- يرجع اختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى شخصية تمثلت في:
- يمثل سعر الصرف أحد المواضيع الاقتصادية التي توصف بالمعقدة والغامضة والتي تتطلب دراسة دقيقة وشاملة ، فأردنا من خلال هذه الدراسة تبسيط المفاهيم الخاصة بها.

■ النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن مدى تطور الدول و الذي يحظى باهتمام كبير من حيث البحث عن العوامل التي يتأثر بها ، و الجزائر التي الأخرى أعطت الكثير من العناية بهذا الموضوع ساعية إلى تحقيق معدلات نمو تسمح لذا بتحسين مستويات المعيشة، فأردنا من خلال هذه الدراسة محاولة معرفة ما إذا كان النمو الاقتصادي يتأثر بسياسة سعر الصرف.

■ تخصص الطالب في هذا المجال، و سعيًا منه لتنمية قدراته الفكرية و العلمية ، و تكوين رصيد علمي يسمح لو بفهم واستيعاب ما يكتب و ينشر من مواضيع اقتصادية ذات صلة في مختلف المناسبات العلمية كالندوات ، و الملتقيات والمحاضرات الجامعية.

■ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع التي ترتبط بالاقتصاد الكلي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة نحاول إتباع المنهج الوصفي كونه مناسب لطبيعة الموضوع في الجانب النظري المتضمن الفصل الأول، الذي درسنا فيه الإطار النظري لكل من سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج القياسي الذي درسنا فيه طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و النمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد كانت العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي محط اهتمام العديد من المتابعين الاقتصاديين وغيرهم نظرا لأهمية هذا الموضوع في الدفع بالعجلة التنمية. ولقد حاولنا من جهتنا دراسة هذا الموضوع ولقد وضحنا ذلك في مبحثين المبحث الأول عموميات حول المتغيرين (سعر الصرف و النمو الاقتصادي) و المبحث الثاني الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف و النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف:

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

1-1- تعريف سعر الصرف:

يعتبر مصطلح سعر الصرف واسع المضمون وشامل المعنى، ولإحاطة بهذا العنصر سنتطرق إلى بعض مفاهيم سعر الصرف.

- بشن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو بـ نسبة مبادلة عملتين¹

- العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية².

- عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس³.

1-2- أساليب تسعير العملات:

يوجد طريقتان لتسر العملات الأجنبية هما:

أولا :طريقة التسعير المباشر

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس.

ثانيا : طريقة التسعير غير المباشر

وتبين الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية والتي تعتبر في هذه الحالة المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الأجنبية تمثل المبلغ المتغير . نجد أن المتعاملون في أوروبا يستخدمون الطريقة المباشرة، أما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة، في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين معا، فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يعتمد طريقة التسعير المباشر، أما إذا كان يتعامل مع بنوك من أوروبا عدا إنكلترا فيعتمد طريقة التسعير غير المباشر ،

حيث أن معظم دول العالم تستعمل طريقة التسعير غير المباشر في تسعير العملات بما في ذلك الجزائر، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي:

¹ زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 م ، بدون طبعة، ص 44.

² -فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، الطبعة الأولى ، ص 57

³ عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر، العدد 23 ، نوفمبر 2003 ، ص. 15

1 دولار أمريكي = 12.97 دينار جزائري

حيث يعرض المتعاملون في الصرف الأجنبي سعرين لكل عملة ، سعر البيع و سعر الشراء و الفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحصل عليه المتعامل، ويمثل السعر الأقل هو سعر الشراء و السعر الأعلى سعر البيع.⁴

ثالثا : طريقة التسعير المتقاطع

هي عملية تمكن من معرفة سعر عملتين مقابل بعضهما البعض (غير متوفر في المراكز المالية) ويتم تحديد سعر التبادل بينهما بناءً على علاقة العملتين بعملة ثالثة، ويطلق على الأسعار المحسوبة وفق هذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة، وعليه يمكن حساب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى انطلاقاً من أسعار العمليات المتوفرة في المراكز المالية فمثلاً:

في الجزائر $1\$ = 76,36$ دج ، و $1\$ = 1,3710$ فرنك فرنسي ، من خلال هذه المعطيات يمكن حساب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي حيث.⁵

1-3- صيغ و وظائف سعر الصرف:

يمكن تلخيص صيغ سعر الصرف في ما يلي:

أولاً : سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بعضها البعض . ويمكن التمييز بين نوعين من سعر الصرف الاسمي أحدهما سعر صرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتداول في الأسواق الموازية ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، كما يمكن لهذا السعر أن يتغير إما نتيجة لتغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.⁶

⁴ سلمى دوحه ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2014 / 2015 ، ص 6 - 5

⁵ فاطمة الزراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة _ الجزائر نموذجاً _ خلال الفترة 2011 / 1986 ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، كلية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2014 / 2015 ، ص 36

⁶ سميرة موري، أثر تقلبات سعر الصرف على العائدات النفطية" دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2010 / 2009 ، ص 3

ثانيا : سعر الصرف الحقيقي

يعرف على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة و يربط سعر الصرف الحقيقي بنّ الأرقام القياسية للأسعار و سعر الصرف الاسمي ويحسب حسب العلاقة الآتية:

$$Re = \frac{pd}{e \cdot pf}$$

تمثل كل من:

Re :سعر الصرف الحقيقي

e :سعر الصرف الاسمي

Pf : الرقم القياسي للأسعار المحلية

Pd: الرقم القياسي للأسعار الأجنبية.

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم .فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية، يحسب سعر الصرف الحقيقي TCR كما يلي:

$$TCR = \frac{TCN / pdz}{1\$ / PuS} = \frac{TCN \cdot Pus}{pdz}$$

حيث:

TCN :سعر الصرف الاسمي،

PuS : مؤشر الأسعار بأمريكا :

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر ،

TCR:سعر الصرف الحقيقي،

1 Pus تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN/Pdz فتعبر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بنّ القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للسلع الجزائرية مقارنة بالسلع الأمريكية .⁷

⁷ل-محمد أمّو بريري ، سياسة التحرر التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 - 1990)، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

هو عبارة عن الرقم القياسي أو متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العمليات الأجنبية، حيث

ترجح كل عملة بوزن معين طبقاً لأهميتها في التجارة الخارجية ، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة

الدولية تعطى وزناً منخفضاً بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزناً أكبر، وغالباً ما تستعمل سلة من

العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وبهذا فإن سعر الصرف الفعلي يتحدد بعاملين هما:

1 - عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات ،

2 - الأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية⁸.

رابعا : سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر اسمي لأنو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون لو دلالة ملائمة عن تنافسية البلد اتجاه الخارج لابد أن يعالج بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية⁹.

خامسا : سعر الصرف التوازني

هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غنّ العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات¹⁰

1-4- أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف في:

توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات ، فعند ارتفاع القدرة التنافسية

⁸ سمية موري ، أثر تقلبات سعر الصرف على العائدات النفطية" دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص4.

⁹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ، الطبعة الثانية ، ص ص - 105

107

¹⁰ سلمى دوحه ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص. 12

القطاع التصديري التقليدي المتمثلة في المواد الأولية والراعية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ذلك يجعله أكبر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي ، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها¹¹.

مقاومة التضخم:

يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستئاد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح الشركات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بدا يعني تحسن تنافسيته¹².

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

2-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية

الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية يعود إلى " غوستاف كاسل*" في أوائل عشرينيات القرن العشرين، فكرتها الأساسية تنطلق من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، ولهذا يعني أنو إذا كانت دولة D تعرف معدل تفخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D

¹¹ علي بوعبد الله ،أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية،رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2013 / 2014 ، ص102 .

¹² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ، ص. 131 .

الفصل الأول: مفاهيم حول سعر الصرف والنمو الاقتصادي

تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E ، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات

الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى

اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وبرقيق قيمة تعادل وعليه فإن:

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني في الزمن 0}}{\text{مؤشر اللينكس في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن 1}}{\text{مؤشر السعر في}}$$

تم اختبار هذه النظرية و تبين أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية¹³.

2-2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

تعتبر من بنى المحددات الرئيسية لسعر الصرف ، حيث يتركز محورها على البعد النقدي ، فتباين معدلات الفائدة في دولتين يجب أن يتساوى مع نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية¹⁴

وفقا لهذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل¹⁵.

المطلب الثاني: مفاهيم عن النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي و التي نأخذ منها ما يلي:

¹³عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،مرجع سابق ، ص 119 - 118

¹⁴، مملكة ماحسن، جامعة الجزائر ، بوعلم مولاي ، سياسات سعر الصرف في الجزائر- دراسة قياسية في الفترة . (1990-2003) ، ص كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2004 2005 ص 27.

¹⁵ .عبد المجيد قدي و ن نزار الدين العيسى ،المرجع نفسه، ص 121 ، ..

الفصل الأول: مفاهيم حول سعر الصرف والنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي زيادة الطاقات الإنتاجية لبلد ما ويقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الإجمالي الصافي¹⁶.

- يمثل النمو الاقتصادي توسعا وزيادة الناتج المحلي الإجمالي أك الناتج الوطني المحلي لبلد ما، و بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج، ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأف ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي.¹⁷

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

1-1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: هناك عدة نظريات منها نظرية آدم سميث و نظرية دافيد ريكاردو... وغيرها، ولقد تناولنا نظرية آدم سميث لأنها تعتبر من أهم النظريات.

يرى آدم سميث أف العمل مصدر لثروة الأمة و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة

الأمة، اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو، من اكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة

تقسيم العمل و التخصص و تحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل اهمها:

● التحسن في أداء العاملين،

● الادخار في الوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعملو التحول من عمل إلى آخر،

● ابتكار آلات محددة أو طرائق و وسائل وأنظمة يدار بها العمل.

¹⁶نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006، الطبعة الاولى، ص. 41

¹⁷أ-امال معط الله، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي"دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية كالعلوم التجارية كعلوم التسيير ، 2015 / 2014 ، ص103 .

الفصل الأول: مفاهيم حول سعر الصرف والنمو الاقتصادي

إن نمو الإنتاج كمستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وإن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي ومن تخصص العمل،
إن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، كما أن التجارة الخارجية تعتبر أداة مهمة في توسيع السوق.

إن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وإن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، كما افترض سميث
أن كل من الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي و تنمية دون وجود ادخار¹⁸.

1-2- النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يرى سولو أن المكونات الأساسية لعملية الإنتاج هي العمالة، رأس المال كتكنولوجيا المعرفة، وهذه العناصر هي المدخلات الأساسية للمخرجات والمتمثلة في السلع والخدمات، تمت صياغة النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = F(L, K)$$

هذه المعادلة تمثل دالة الإنتاج، حيث يفترض أنها تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم ، على

هذا الأساس إمكانية كتابة الناتج الفردي كما يلي: $Y = F(K)$

تُعبّر المعادلة الثالثة عن شرط التوازن في سوق السلع ، الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج

$$K' = sY - d$$

¹⁸ بوعلام مولاي، البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2014 - 1970 ، رسالة دكتوراه ، جامعة المديّة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016 / 2015 ، ص93.

حيث : K هو رصيد رأس المال للفرد .
 K' : التغير في رصيد رأس المال، و يساوي صافي الاستثمار،
 s : الميل الحدي للادخار ،
 d : معدل اهتلاك رأس المال .

1-3- النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

بعد أزمة الكساد العالمي 1929 ، ظهرت أفكار "كينز" الذي ركز ساسا على تحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول موضوع النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، و ركز تحليله على المتغيرات الكلية (العمل، سعر الفائدة، عرض النقود،... الخ).

يستند كينز دائما في تحليله على فكرة التشغيل الكامل في الأجل القصير واعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل كحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد مستوى الدخل كمستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا على الكفاية الحدية لرأس المال كسعر الفائدة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1-دحو بن عبيزة ، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية -، أطروحة دكتوراه ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها:

-لا يوجد نظام صرف صالح في كل الأزمان و في مختلف البلدان، ويعود ذلك لكون فعالية نظم الصرف تتوقف على درجة التنمية الاقتصادية في البلد.

-من أجل تحسين النمو ، وجب الاتجاه نحو نظام الصرف المعموم مع الاحتفاظ بنسبة ضئيلة من سلطة الضبط في الاقتصاديات التي تعرف إصلاحات اقتصادية.

- سياسة سعر الصرف المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة أثرت على النمو بشكل إيجابي ، بحيث أدى ارتفاع سعر الصرف الرسمي إلى تحسن في النمو الاقتصادي.

2-ساعد العوادي، تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة-02-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016. حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها:

-يمكن قياس النمو الاقتصادي كمياً ، فهو بهذا ظاهرة كمية ، وتأثره بمتغيرات كيفية لا يقل أهميتها عن المتغيرات الكمية فهو يشكل ظاهرة كيفية من جهة أخرى، لذا فمن الصعب حصر جميع المتغيرات وقياس درجة تأثيرها على النمو الاقتصادي.

تبين أن ظاهرة النمو تتعدى كونها ظاهرة اقتصادية لتأثرها بالعديد من الميادين الأخرى الثقافية ، السياسية ، الاجتماعية، العلمية و التكنولوجية.

3-بوعلام مولاي، سياسات سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة-1990-2003، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015، حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها:

-رغم الإصلاحات العديدة و التي مست مختلف القطاعات ، لا يمكن لسياسة تخفيض العملة أن تنجح في ظل أحادية الصادرات.

-من أجل الرفع من حجم الصادرات و التخفيض في حجم الواردات ، يمكن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تتطلب مرونة في الجهاز الإنتاجي وهو الأمر الذي تفتقر إليه الجزائر ومختلف بلدان العالم الثالث.

4- محمد جبوري ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2013/2012. حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها:

-ارتفاع معدلات التضخم يشجع على تطبيق أنظمة أسعار الصرف الثابتة ، لكن مع مرور الوقت و إزالة التضخم تنقص فوائد تثبيت سعر الصرف حيث تكون هناك مغالاة في قيمة العملة المحلية الأمر الذي يُضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي إعاقه النمو الاقتصادي.

غالبا ما تكون سياسة الصرف الثابتة ملائمة التطبيق في المراحل الأولى من الإصلاح الاقتصادي والتحرر ، والتحول إلى اقتصاد السوق ، لكن سرعان ما تفقد هذه الأنظمة كفاءتها مع تنامي حركة رؤوس الدوال والتقلبات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ، الأمر الذي يتطلب تطبيق سعر صرف عائم لامتصاص النتائج السلبية الناجمة عن هذه التقلبات و إعطاء دفع أكبر لتحسن النمو الاقتصادي.

.

.

,

خلاصة:

لقد كان موضوع سعر الصرف و النمو الاقتصادي محط اهتمام العديد من الاقتصاديين و الباحثين وخاصة طبيعة العلاقة بينهما. وفي الفصل الثاني سنتناول طبيعة العلاقة بينهما من خلال الدراسة باستخدام المنهج القياسي. ولقد قسم الفصل الثاني الى مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه طريقة وأدوات الدراسة والمبحث الثاني تناولنا فيه نتائج ومناقشة النتائج.

الفصل الثاني : اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد ما تطرقنا إلى ماهية سعر الصرف ومختلف النظريات المفسرة له، وكذا المقصود بالنمو الاقتصادي، ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري، وكنمهد لذلك، وجب إعطاء لمحة عن تطور سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا هدتا بتطبيق سياسات اقتصادية نجم عنها تطبيق أنظمة سعر صرف عدة حسب كل مرحلة، ولقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول أدوات وطريقة الدراسة أما في المبحث الثاني تناولنا نتائج الدراسة ومناقشتها.

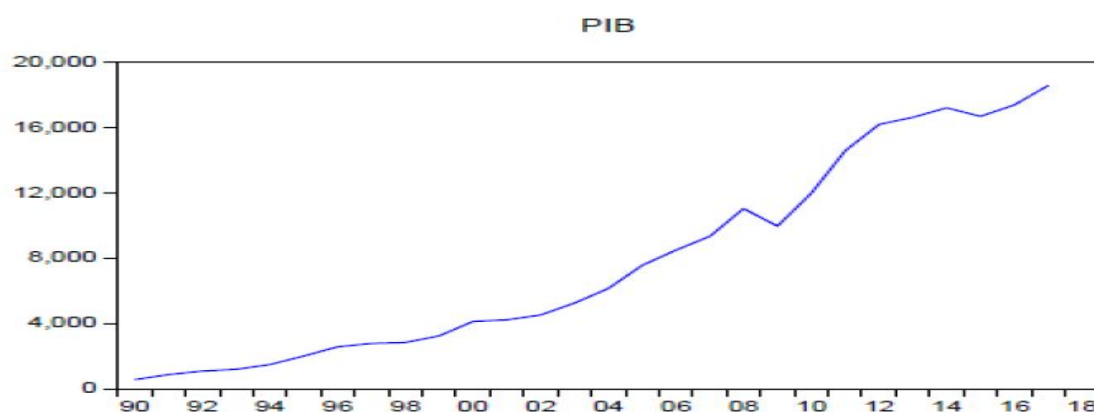
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في الناتج الداخلي المحلي (PIB) ، وسعر الصرف الاسمي (TCEN)

الفرع الأول: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2018)

الشكل رقم (1-2): منحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2018-1990

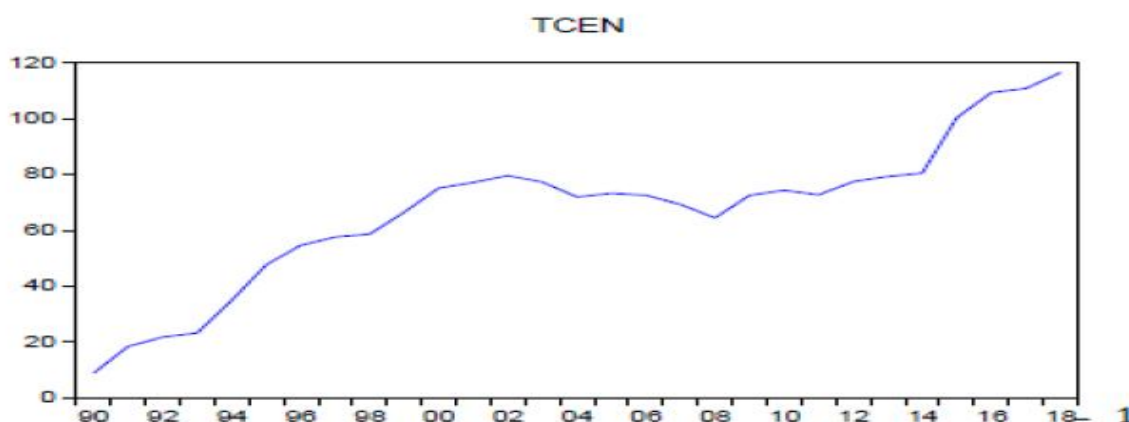


المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

من خلال المنحنى البياني يتضح أن هناك تطور ايجابي لحجم الناتج الداخلي الخام على طول فترة الدراسة باستثناء سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية و كذا سنة 2014 والذي يعود إلى انخفاض أسعار النفط.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف الاسمي خلال الفترة (1990-2018)

الشكل رقم (2-2): منحنى تطور سعر الصرف الاسمي خلال الفترة 2018-1990



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

الفصل الثاني: اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

من خلال منحني تطور سعر الصرف الاسمي يمكن تقسيم المراحل الى ثلاث فترات:

أولاً: الفترة الأولى (1990-2003)

حيث سجلنا ارتفاع سعر الصرف من 8.96 سنة 1990 إلى 77.36 سنة 2003 ، وهذا نتيجة القرارات المتخذة من طرف مجلس النقد والقرض بضرورة خفض قيمة الدينار إضافة إلى إن الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي نصت على التخفيض في قيمة الدينار.

ثانياً: الفترة الثانية (2004-2008)

حيث سجلنا انخفاضاً سعر الصرف الذي انتقل من 72.06 سنة 2004 إلى 67.58 سنة 2008 ، وهذا نتيجة لبرامج الإصلاح والتعديل التي انتهجتها السلطات النقدية في هذه الفترة من اجل تعزيز الدينار الجزائري.

ثالثاً: الفترة الثالثة (2009-2018)

نلاحظ عودة ارتفاع أسعار الصرف والتدهور المستمر في قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: ادوات الدراسة

تهدف دراسة الانحدار التنبؤ بقيمة متغير (Y) بمعرفة متغير آخر (X) ويعرف المتغير الأول بالمتغير التابع (dependent) ويرمز له Y ويقاس دون خطأ في حين يعرف المتغير الآخر بالمتغير المستقل (Independent) ويرمز له X فإذا أعطينا قيمة ما (أي قيمة تنتمي لمجموعة الأعداد الحقيقية) للمتغير X في المعادلة $Y = \alpha + \beta X$ فنحصل على قيمة مناظرة للمتغير Y فهنا قيمة Y تتحدد بمعرفة قيمة X فلذا المتغير X عرف بالمتغير المستقل في حين Y تتعين قيمتها تبعاً لقيمة X لذا عرفت Y بالمتغير التابع (أي تبعاً لقيمة X)، كما أن الانحدار هنا بسيط لوجود متغيرين فقط تابع ومستقل، وسنتحدث لاحقاً عن الانحدار المتعدد بوجود متغير تابع واحد فقط مع وجود وجود متغيرين مستقلين أو أكثر، وعند ذكر كلمة الخط نعني بها خط الانحدار.

والانحدار يعني بالبحث عن هذه المعادلة أو العلاقة بين المتغيرين X المستقل ، Y

التابع أو المعتمد كما أن المعادلة $Y = \alpha + \beta X$ تحوي β ، α وهما قيمتان ثابتتان حيث β

الفصل الثاني: اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تبين ميل الخط المستقيم $Y = \alpha + \beta X$ (الزاوية التي يصنعها المستقيم مع الاتجاه الموجب لمحور السينات) وإن إشارة α تعني:

- أن تكون β موجبة فإن علاقة Y بالمتغير المستقل X علاقة (طردية موجبة تزداد قيم Y بزيادة قيم X المناظرة لها أو العكس أي تنقص بنقصانها).
- أن تكون β موجبة فإن الخط $Y = \alpha + \beta X$ يصنع زاوية حادة مع محور السينات الموجب كما مبين بالشكل.
- أن تكون $\beta = 0$ صفرًا فتتعدم العلاقة الخطية (لا توجد علاقة) وأن قيمة Y ثابتة ($y = \alpha$).

- أن تكون $\beta = \infty$ فتتعدم العلاقة الخطية (لا توجد علاقة) كما في الشكل.

- تعرف β بميل الانحدار

- أن تكون β سالبة فإن العلاقة عكسية سالبة (تزداد قيم Y بنقص قيم X المناظرة لها أو العكس).

- في حين أن α تبين قيمة الجزء المقطوع من محور الصادات (الرأسي) بالمستقيم $Y = \alpha + \beta X$

- الخط $Y = \alpha + \beta X$ يمر بالنقطة $(\alpha, 0)$ أو أن الخط $Y = \alpha + \beta X$ يمر بالزوج $(\alpha, 0)$

- تعرف α بثابت الانحدار

- عند استخدام عينه n من الأزواج من مجتمع ذو بعدين فنكتب العلاقة بحروف صغيرة $Y = a + b X$

ويكون:

- a تقديرًا لـ α و b تقديرًا لـ β .

وتسمى المعادلة $Y = \alpha + \beta X$ بمعادلة انحدار Y على X في حين $X = a + b Y$ معادلة X على Y سواء

للينة أو المجتمع ولمعرفة المعادلة يجب معرفة كل من a , b ويجدر هنا القول إن اهتمامنا يكون على العلاقة نفسها

الفصل الثاني: اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

بين X , Y وليس على سبب وجود العلاقة أو الظروف المحيطة بها فهناك علاقة سببية بين كمية السماد وكمية

الناتج الزراعي للقمح مثلاً ولكننا لا يمكن أن نجزم بوجود علاقة سببية لعدد المساكن وميزانية الدولة.

تقرأ معادلة خط الانحدار بأن Y دالة في X .

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة

إن البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة في التطبيق العملي تتمثل في الآتي:

المتغير التابع هو الناتج الداخلي الخام والذي نرسم له بالرمز PIB

المتغير المستقل هو سعر الصرف الاسمي والذي نرسم له بالرمز TCEN

الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة

جدول رقم (1-2): القيم الإحصائية لمتغيرات الدراسة

الوحدة: مليار دينار

الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسيط الحسابي	الوسط الحسابي	المتغيرات
6131.800	554.3881	18594.20	5700.719	7809.151	PIB
25.28980	8.964800	110.9300	72.64795	65.47048	TCEN

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

الشيء المهم الملاحظ من خلال الإحصاء الوصفي للمتغيرات انه بالنسبة لكل المتغيرات الانحراف المعياري اقل من الوسط

الحسابي وهذا يدل على ان المشاهدات الخاصة بالمتغيرات متشتتة بشكل مناسب مع الوسط الحسابي.

المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة

المطلب الأول: نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الانحدار الخطي البسيط

1-1- تقدير المعلمات:

جدول رقم (2-2): تقدير معلمات الدراسة

Dependent Variable: PIB					
Method: Least Squares					
Date: 07/05/19 Time: 08:21					
Sample: 1990 2018					
Included observations: 29					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	-4956.615	1991.763	-2.488557	0.0193	
TCEN	196.3837	27.61277	7.112059	0.0000	
R-squared	0.651978	Mean dependent var		8247.095	
Adjusted R-squared	0.639089	S.D. dependent var		6466.698	
S.E. of regression	3884.927	Akaike info criterion		19.43407	
Sum squared resid	4.08E+08	Schwarz criterion		19.52836	
Log likelihood	-279.7940	Hannan-Quinn criter.		19.46360	
F-statistic	50.58138	Durbin-Watson stat		0.175362	
Prob(F-statistic)	0.000000				

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

يتضح من الجدول أعلاه أن معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط تأخذ الصيغة التالية:

$$PIB = -4956.61458198 + 196.383670088 \cdot TCEN$$

$$R^2 = 0.651978, F \text{ Statistic} = 50.58138, \text{PROB}(F \text{ Statistic}) = 0.000000$$

1-2- التفسير الاحصائي:

1-2-1- اختبار المعنوية الجزئية:

من خلال الجدول يتضح ان معلمات النموذج معنوية حيث مستوى معنوية معلمة الحد الثابت تساوي 0.0193 و مستوى معنوية معلمة سعر الصرف تساوي 0.0000 وهي اقل من مستوى معنوية 0.05.

1-2-2- اختبار المعنوية الكلية:

من خلال الجدول يتضح أن النموذج له معنوية حيث قيمة فيشر تساوي 50.58138 و مستوى معنوية تساوي 0.0000 وهي اقل من مستوى معنوية 0.05.

1-2-3- القدرة التفسيرية للنموذج:

يتبين لنا ان معامل التحديد الذي يساوي 65%، وهذا مايدل على للنموذج قوة تفسيرية كبيرة.

1-3- التفسير الاقتصادي:

نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة ان سعر الصرف الاسمي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي و المتمثل في الناتج الداخلي الخام، بحيث زيادة سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 196.383670088 ، بمعنى آخر فان التراجع في قيمة العملة بوحدة واحدة من شأنه أن يحسن في حجم الناتج الداخلي الخام. بعد تقدير النموذج واختباره من الناحية الإحصائية و معرفة القدرة التفسيرية للنموذج نقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى الفرضيات الخاصة به، و ذلك كما يلي:

الفرع الأول: اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي:

يوجد عدة اختبارات منها اختبار ARCH و اختبار White واختبار Goldfeld-Quandt، ولقد استخدمنا اختبار ARCH. ولقد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (3-2): اختبار ARCH لدراسة تجانس تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	27.14169	Prob. F(1,26)	0.0000
Obs*R-squared	14.30077	Prob. Chi-Square(1)	0.0002

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 08:24

Sample (adjusted): 1991 2018

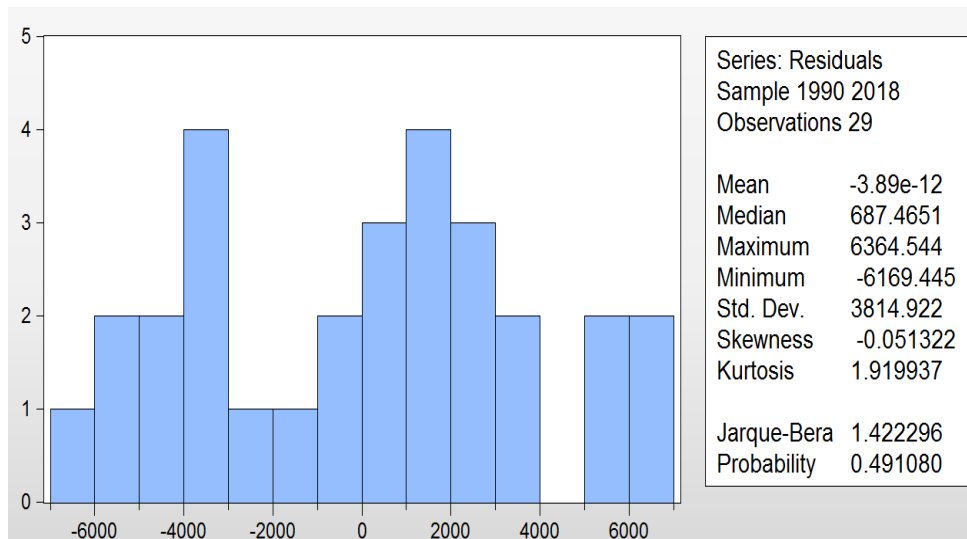
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3761391.	2727867.	1.378877	0.1797
RESID^2(-1)	0.718624	0.137938	5.209768	0.0000
R-squared	0.510742	Mean dependent var		14051277
Adjusted R-squared	0.491924	S.D. dependent var		13967785
S.E. of regression	9956157.	Akaike info criterion		35.13403
Sum squared resid	2.58E+15	Schwarz criterion		35.22919
Log likelihood	-489.8764	Hannan-Quinn criter.		35.16312
F-statistic	27.14169	Durbin-Watson stat		1.423859
Prob(F-statistic)	0.000019			

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9

الفرع الثاني: اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار:

الشكل رقم (2-3): منحني تطور سعر الصرف الاسمي خلال الفترة 1990-2018



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

الفرع الثالث : اختبار **LM** الارتباط الذاتي للاخطاء:

جدول رقم (2-4): اختبار **LM** لدراسة الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	52.73169	Prob. F(2,25)	0.0000
Obs*R-squared	23.44289	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 07/05/19 Time: 08:27

Sample: 1990 2018

Included observations: 29

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	155.4734	914.0970	0.170084	0.8663
TCEN	-1.337866	12.65890	-0.105686	0.9167
RESID(-1)	1.081689	0.197793	5.468783	0.0000
RESID(-2)	-0.201653	0.199179	-1.012424	0.3210

R-squared	0.808375	Mean dependent var	-3.89E-12
Adjusted R-squared	0.785380	S.D. dependent var	3814.922
S.E. of regression	1767.341	Akaike info criterion	17.91978
Sum squared resid	78087374	Schwarz criterion	18.10837
Log likelihood	-255.8368	Hannan-Quinn criter.	17.97885
F-statistic	35.15446	Durbin-Watson stat	1.821562
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

- 1- يتضح من الجدول رقم (2-2) ان المعلمات معنوية حيث يساوي احتمال كل من الحد الثابت و سعر الصرف الى (0.0193 و 0.0000) على التوالي.
- 2- يتضح من خلال الجدول رقم (2-2) ان معامل التحديد يساوي 65% أي للنموذج قوة تفسيرية عالية.
- 3- يتضح من الجدول رقم (3-2) ان القيمة الاحتمالية ل فيشر تساوي 0.0000 وهي اقل من مستوة المعنوي 0.05. مما يدل على تجانس التباين .
- 4- يتضح من الشكل رقم (3-2) ان البواقي تتوزع طبيعيا.
- 5- يتضح من الجدول رقم (4-2) عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

الخلاصة:

تضمن هذا الفصل دراسة تطور سعر الصرف وكذا النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، أين تبين أن كلا المتغيرين عرفا مراحل متعددة وهامة كان الداعي والهدف الأساسي من كل مرحلة البحث والسعي لتحقيق نظام سعر صرف متوازن إلى جانب معدلات نمو مرتفعة ومستمرة.

وكدراسة تطبيقية لتبين اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري، استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتوصلنا إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي والنتائج الداخلي الخام.

الخاتمة

الخاتمة:

في ظل الاقتصاد العالمي الجديد الذي يتميز بشدة المنافسة، والتسارع نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة التي أساسها يتم تصنيف الدولة كونها متقدمة او متخلفة، تجعل الدول مضطرة الى التجاوب وتلك التغيرات كرد فعل أولي، والذي أضحى فيه سعر الصرف مرآة تعكس المركز التجاري لأي دولة مع العالم الخارجي، وركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي و المساهمة في استقرار المنظومة الاقتصادية لكونه حلقة تربط العملة المحلية بالعملات الأجنبية المتعامل معها.

ولما كان النمو الاقتصادي يحتل الريادة في ترتيب الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول الى تحقيقها، سواء كانت متخلفة للرقي و التقدم وبلوغ مستوى معيشي أفضل، أو متقدمة من اجل الحفاظ على قوتها وتطورها، مستعملة كل الادوات، ومنتجة مختلف السياسات ومسخرة كل الإمكانيات التي من شأنها المساهمة في تحقيق المراد، وسعر الصرف احد هذه السياسات.

ومن خلال العرض السابق للدراسة يمكن الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها حول اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر كالتالي:

- ان سعر الصرف محدد مهم للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ان سعر الصرف يؤثر بالشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التالية:

- السعي الى تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف.
 - وضع استراتيجية فعالة مبنية على معايير علمية دقيقة، من اجل الكشف عن الاسباب الحقيقية التي تجعل من النمو الاقتصادي يتحسن بشكل مستمر.
 - تخصيص مخابر بحث علمية على مستوى مختلف الجامعات، وفتح ورشات عمل وتنسيق و مشاور، وتنظيم ندوات وملتقيات تهدف إلى حشد الباحثين والمختصين.
- افاق الدراسة:

- نظرا لتوسع مفهوم سعر الصرف وكذا النمو الاقتصادي وإمكانية دراسته من جوانب متعددة وبابعاد مختلفة، حيث لا مكننا الإلمام بكل جوانب الموضوع مما جعلنا نقترح بعض المواضيع المستقبلية:
- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بسعر الصرف،

- أثر سعر الصرف الغير الرسمي على النمو الاقتصادي الجزائري،
- أثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، بدون طبعة.
- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، الطبعة الأولى.
- عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر، العدد 23 ، نوفمبر 2003 .
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ، الطبعة الثانية .
- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 الطبعة الاولى.

المذكرات:

- _ سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2014 / 2015 .
- فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة _ الجزائر نموذجا _ خلال الفترة 1986 / 2011 ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2014 / 2015 .
- سمية موري، أثر تقلبات سعر الصرف على العائدات النفطية " دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2009 / 2010 .
- محمد أمن بربري ، سياسة التحرر التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 – 1990)، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2004 / 2005 .

¹علي بوعبد الله ،أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية،رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2013 / 2014

-امال معط الله، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي"دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012 ،مذكرة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية كالعلوم التجارية كعلوم التسيير ، / 2014 2015.

بوعلام مولاي،البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970 - 2014 ، رسالة دكتوراه ، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015 / 2016 .

الملاحق

الملحق رقم 01: بيانات المتغيرات

السنة	سعر الصرف TCEN	الناتج الداخلي الخام pib(مليار دينار)
1990	8,9648	554,3881
1991	18,4672	862,1328
1992	21,8717	1074,6958
1993	23,3503	1189,7249
1994	35,0552	1487,4036
1995	47,741	2004,9947
1996	54,7531	2570,0289
1997	57,7114	2771,3188
1998	58,7487	2830,4907
1999	66,6412	3238,1977
2000	75,285	4123,514
2001	77,2647	4227,113
2002	79,685	4522,773
2003	77,3683	5252,321
2004	72,0653	6149,117
2005	73,3669	7561,984
2006	72,6459	8501,6358
2007	69,3644	9352,886
2008	64,581	11043,703
2009	72,65	9968,025
2010	74,4084	11991,56389
2011	72,8534	14588,97
2012	77,55	16209,598
2013	79,3809	16647,919
2014	80,56	17228,5978
2015	100,4641	16702,1186
2016	109,4454	17406,8262
2017	110,93	18594,2
2018	116,62	20 509,5

الملحق رقم 02: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 07/05/19 Time: 08:21
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4956.615	1991.763	-2.488557	0.0193
TCEN	196.3837	27.61277	7.112059	0.0000
R-squared	0.651978	Mean dependent var		8247.095
Adjusted R-squared	0.639089	S.D. dependent var		6466.698
S.E. of regression	3884.927	Akaike info criterion		19.43407
Sum squared resid	4.08E+08	Schwarz criterion		19.52836
Log likelihood	-279.7940	Hannan-Quinn criter.		19.46360
F-statistic	50.58138	Durbin-Watson stat		0.175362
Prob(F-statistic)	0.000000			

الفهرس

الصفحة	العنوان
31	الاهداء
31	الشكر والتقدير
31	الملخص
31	قائمة الجداول
31	قائمة الاشكال
31	قائمة الملاحق
١	المقدمة
	الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و النمو الاقتصادي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف و النمو الاقتصادي
3	المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
3	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
7	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
8	المطلب الثاني: مفاهيم عن النمو الاقتصادي
8	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
9	الفرع الثاني : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
12	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14	خلاصة
	الفصل الثاني : أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي
16	تمهيد
17	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
17	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
18	المطلب الثاني: ادوات الدراسة

20	الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة
20	الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة
21	المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة
21	المطلب الأول: نتائج الدراسة
21	اولا: نتائج الانحدار الخطي البسيط
22	الفرع الأول: اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي
23	الفرع الثاني: اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار
23	الفرع الثالث : اختبار LM الارتباط الذاتي للاخطاء
24	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
25	خلاصة
27	الخاتمة
29	قائمة المراجع
30	الملاحق
33	الفهرس